انعكاسات أزمة جائحة كورونا على العلاقات الدولية

The repercussions of the Corona pandemic crisis on international relations

د. علي حسن أبوبكر يونس. أستاذ العلوم السياسية المساعد. عميد كلية الآداب والعلوم الواحات. جامعة بنغازي.

Dr: Ali H. A.Younis. Assistant Professor of Political Science. Dean of the College of Arts and Sciences Al-Wahat. Benghazi University.
Email: alialthaba3@gmail.com.

الملخص: تعد أزمة جائحة كورونا من الاحداث الكبرى والتي سيكون لها تأثير على العلاقات الدولية, مثلها في ذلك مثل تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة بين القطبين وأحداث 11 سبتمبر، مقارنة بما سينجم عنها من تداعيات اجتماعية وسياسية واقتصادية، ومما لا شك فيه أن كل الازمات التي مر بها العالم قد اثرت في هياكله وقواعده ومؤسساته، وتعتبر احداث 11 سبتمبر هي الابرز في الالفية الثالثة، حيث غيرت في قواعد القانون الدولي وممارسته وآليات التعامل مع الفواعل الدولية من غير الدول، وإن كان من السابق لأوانه الحديث عن تغيرات جذرية تطال العلاقات الدولية بفعل جائحة كورونا, الاَّ أن العلاقات الدولية لن تكون كما هي قبلها, فالجائحة اظهرت وبشدة ضعف النظام الدولي وعدم مقدرته على التعامل مع مثل هذا النوع من المخاطر. وتحاول هذه الورقة القاء الضوء على انعكاسات الجائحة من خلال طرح تساؤل بحثي تسهم الإجابة عنه في تقصي ومعرفة تلك الانعكاسات المحتملة والتغييرات التي ستطال العلاقات الدولية.

الكلمات الداله: الانعكاسات، جائحة كورونا، العلاقات الدولية.

Abstract

There is no doubt that the Corona pandemic crisis will have major repercussions on international relations, in general, and the researcher in this paper tried to monitor on them, which represented the main goal of the research, with another of sub-goals that aim to track the repercussions on international relations, The importance of the research formed the researcher's motive to reach to the results, in addition to, the topic is recent and has not been exposed to a large extent, which represented a hindrance confronted the researcher to get resources, and the researcher used the descriptive and analytical method, which greatly contributed to access the results, which All of them focused on the fact that international relations will undergo change, starting from the prevailing concepts, to the balance of power, up and down, and perhaps the most prominent results of this paper are the return of the state in front of international actors, after it was contested by a number of international actors over the past decades.

Key words: repercussions, the Corona pandemic, international relations.

اشكالية الدراسة: تعتبر الإشكالية منطلق الباحث ودافعه البحثي في سبر اغوار موضوع الدراسة، وقد أثارت الجائحة وتأثيراتها المحتملة على العلاقات الدولية تساؤل رئيس كالتالي: ما هي الانعكاسات التي افرزتها ازمة جائحة كورونا على العلاقات الدولية ؟ وتفرعت عن هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية الاخرى، والتي تسهم في إثراء وفهم الموضوع محل الدراسة :

- ما الانعكاسات التي احدثتها أزمة كورونا على مبادئ وادوار الأمم المتحدة ؟
- ما الانعكاسات التي احدثتها أزمة كورونا على المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية ؟
- ما الانعكاسات التي احدثتها أزمة كورونا على القواعد الرئيسة في العلاقات الدولية ؟
- ما الانعكاسات التي احدثتها أزمة كورونا على الأمن وحقوق الانسان؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة في الأهداف العلمية والعملية التي يسعى لتحقيقها:-

1- الأهمية العلمية: تبحث هذه الورقة في العلاقات الدولية والتي يتوقع أن يصيبها التغيير ولا تبقى كما كانت عليه، وتركز على الانعكاسات التي اوجدتها الجائحة والتي ستقود الى ذلك التغيير في النهاية، ومن هنا تأتي اهميتها العلمية، بالإضافة إلى حداثة الموضوع ونقص الكتابات فيه.
2- الأهمية العملية: تحاول هذه الورقة تتبع انعكاسات ازمة كورونا على العلاقات الدولية، ومحاولة فهمها وتفسيرها، نظراً لان التغير في العلاقات الدولية سيصيب العالم باسره، ونظراً للهشاشة السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط والتي دولنا تأتي ضمنها فإن التغيير سيطالنا وسيستهدفنا، ولذا تبرز الاهمية العملية لهذا البحث.

اسباب اختيار الموضوع: ويرجع اختيار الموضوع إلى:

1- الأسباب الذاتية: مبعثها اهتمام خاص بالعلاقات الدولية باعتبارها تمثل تخصص الباحث ومجال دراسته، حيث يعمل على متابعة التطورات التي تلحقها، ورصد التغيرات التي تطرأ عليها، ابتداء بالتنظير ووصولاً للتفاعل بين مكوناتها.
2- الأسباب الموضوعية: اختيار الموضوع محل الدراسة راجع لتضافر جملة من الأسباب الموضوعية لعل أبرزها : أن أي تغيرات تطرأ على العلاقات الدولية ستؤثر بشكل كبير على دولنا العربية والاسلامية، حيث تنبئنا قراءة التاريخ بان منطقتنا هي الاكثر تأثراً بتغيرات النظام الدولي والعلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكذلك تفكك الاتحاد السوفييتي وتلاشي القطبية الثنائية ، وهي كذلك الاكثر تأثراً بأحداث 11 سبتمبر، وستكون كذلك مع اية تغيرات تطرأ على العلاقات الدولية بعد جائحة كورونا.

أهداف الدراسة: وتهدف هذه الدراسة الى :-

1- رصد انعكاسات فايروس كورونا على العلاقات الدولية .
2- التعرف على التغيرات التي طرأت بفعل فايروس كورونا على مبادئ وأدوار المنظمة الدولية (الأمم المتحدة).
3- إبراز التغيرات على موازين القوى فترة الدراسة واثر فايروس كورونا في ذلك.
4- إبراز المفاهيم الراسخة في العلاقات الدولية مثل التعاون الدولي, والتغيرات التي لحقت بها.
5- رصد التراجع في مبادئ الفكر الليبرالي وصعود الواقعية في العلاقات الدولية.
6- رصد انعكاسات الجائحة على حقوق الانسان وكذلك على قضايا الأمن المختلفة.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية: وتغطي هذه الدراسة فترة زمنية ممتدة منذ الإعلان الصيني ومنظمة الصحة العالمية عن ظهور فايروس كورونا في ديسمبر 2019، وحتى نهاية شهر سبتمبر 2020، أي أن هذه الدراسة تغطي مرحلة ذروة الانتشار العالمي للفايروس وما صاحبها من انعكاسات على العلاقات الدولية.
2- الحدود الموضوعية للدراسة: لابد لكل دراسة من حدود موضوعية تمثل قيد للباحث لا يمكن تجاوزها، وتقف هذه الدراسة عند حدها الموضوعي والمتمثل في جائحة كورونا وانعكاساتها على العلاقات الدولية، ويتضمن الموضوع في طياته جملة من العناوين تغطي المستهدف منه، بما يحقق الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث يقوم المنهج الوصفي بتحديد الظاهرة ووصف طبيعتها، وتفسير البيانات ومن ثم يتكامل مع المنهج التحليلي، الذي يقوم بتحليل البيانات وتصنيف وتقسيم وتجزئة الظواهر، بهدف تيسير عملية الدراسة، ومعرفة المسببات التي اسهمت في ظهور المشكلة، وبالتالي الوصول الى النتائج.

صعوبات الدراسة: ما من باحث إلاَّ وتواجهه مجموعة من الصعوبات في كتابة دراسته، ويحتاج بعض منها لجهد كبير للتغلب عليها، ومن بين الصعوبات التي واجهت الباحث نذكر منها ما يلي:

1- الصعوبة المتعلقة بموضوع البحث، كونه موضوع حديث، يتناول انعكاسات جائحة كورونا على العلاقات الدولية، حيث ان بعض التأثيرات في طور التشكيل ولم تتبلور بشكل كامل وواضح بعد.
2- أما الصعوبة الاخرى فتتمثل في قلة المراجع، ولا سيما التي تتحدث في الربط بين الجائحة والعلاقات الدولية والتي يمكن ان نطلق عليها المراجع المباشرة، اما ما هو متوفر فلا يغطي الدراسة بالشكل المطلوب.

هيكلة الدراسة: استناداً على الاشكالية سيتم بناء الدراسة على خمسة مباحث، ملحق بها النتائج والتوصيات كالتالي:

المبحث الأول: انعكاس أزمة جائحة كورونا على المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية.

تستمد العلاقات الدولية خصوصيتها من تركيب الظاهرة، فالتعقيد والغموض سمة للتحولات الدولية، الأمر الذي يجعل من مسألة ايجاد تفسيرات لها غاية تكتنفها الكثير من الصعوبات، كما أن المفاهيم نسبية ولا توجد قوانين وانماط وتعميمات ثابتة، بالإضافة الى تأثر العلوم الاجتماعية بشكل عام بالمشاعر والتصورات الانسانية (سليم، 2005،).

اولاً: تراجع المفاهيم الليبرالية: بدأت الليبرالية في التبلور منذ القرن الثامن عشر، وهي نظام اقتصادي مبني على الحرية الفردية، وتسوق له فلسفة سياسية تقوم على اعلاء مصلحة الافراد، والحد من التدخل الحكومي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وتقوم على مجموعة من الافتراضات النظرية، حيث ترى أن الديمقراطية هي افضل خيار للشعوب لنشر السلام، وان الفاعلين من غير الدول وحدا ت مهمة في السياسة الدولية، كما تعتبر ان الدول يمكن لها تحقيق الكثير من اهدافها عن طريق القوة الناعمة (بورتشيل، 2010، 2014).

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي 1991، بدأت الولايات المتحدة في فرض النمط الليبرالي على مستوى العالم، ومحاولة تعميمه بشتى الوسائل والطرق، إلاَّ أن الجائحة ادت إلى سقوط الشعارات الليبرالية المرفوعة في العلاقات الدولية، والتي منها التضامن الدولي والتعاون الدولي، لحيث وجدنا أن الدول الليبرالية الرائدة أول من أسقطت هذه الشعارات من حساباتها بعد الجائحة مباشرة، فالولايات المتحدة الامريكية مثلاً قامت بقفل حدودها مع كندا والمكسيك دول جوارها في تناقص واضح مع شعارات العولمة الليبرالية، وصاحب ذلك تراجع واضح لمبادئ الاعتماد المتبادل، فقد تخلت المصانع الكبرى في العديد من دول العالم ومنها الولايات المتحدة عن انشطتها وتفرغت لصناعة المستلزمات الطبية، وخاصةً اجهزة التنفس الصناعي، ولم تابه بما يحتاجه العالم الاخر والذي ربط مصيره بهذه الصناعات لفترة طويلة من الزمن في علاقة اشبه بالتبعية، وحلت الأنانية الليبرالية وبدا همها الرئيس انقاذ شعوبها، وهذا ربما يقود الدول الصغرى والشعوب المستضعفة الى بداية التفكير الجدي في الاعتماد على الذات، خاصةً فيما يتعلق بالأمن الغذائي والدوائي، بعد ان تفطنت إلى أن الاعتماد على دول بعينها ربما يكلفها بقاء شعوبها (ربيع، 2020).

وتشير بعض التقارير الى تراجع تبني الحكومات لسياسات الاقتصاد الحر وآليات السوق بشكل مطلق، والتركيز على الأبعاد الاجتماعية في سياستها الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر اعادة التوظيف في قطاعات الدولة المختلفة في مرحلة تنبئ بتراجع نموذج السوق لمصلحة نموذج يزاوج بين الدولة والسوق معاً (جامعة الدول العربية، 2020). فالملاحظ أن كل الحكومات عملت على حماية قطاعها المالي والاقتصادي والصناعي، في محاولة لتجنيبه الإفلاس، كما سعت الى توفير المستلزمات الطبية لشعوبها، بل عملت على تحمل بعض الخسائر بهدف انعاش القطاع الخاص، وقدمت دعم سلعي او مادي لتغطية العجز الناجم عن توقف قطاعات الاعمال، كما انتجت الجائحة حدوث تغير في شكل العلاقة مع القطاع الخاص داخل الدولة، حيث وسعت من دورها الرقابي واستغلت الجائحة في الضغط على القطاع الخاص لمراعاة الجوانب الاجتماعية اثناء قيامه بالأعمال الاقتصادية، من خلال المساهمة في التوظيف وتوفير فرص العمل، وتقليل هوامش الربح للمحافظة على انخفاض الاسعار، مع امكانية اللجوء إلى العقاب والردع في مواجهة بعض المؤسسات والشركات التي لا تفي بالاشتراطات المطلوبة (جامعة الدول العربية، 2020).

ثانياً: تراجع مفاهيم العولمة: هناك اختلاف كبير بين تعريفات العولمة، ولكنها في نهاية المطاف محددة بإطار معين، يتمثل في دمج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار رأسمالية وحرية الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وتراجع سيادة الدولة، مع بروز ظاهرة الشركات متعددة الجنسية كأداة رئيسة فيها (عريقات، 2000) ، ويتحول العالم إلى قرية صغيرة بسبب المعلوماتية والتي تحيط الجميع علماً بما يحدث لدى الآخرين، ويعد النظام العالمي وفقاً للعولمة مترابط وتعتمد عناصره على بعضها البعض (الخضيري، 2001). وتحدث بعض المفكرين على أن العولمة ستؤدي إلى سيولة المجتمعات وسهولة الاتصالات وحرية انتقال الاموال والافراد، وزوال الحواجز بين المناطق الجغرافية المختلفة، لدرجة كما لو كانت الارض فقدت كرويتها (Friedman, 2005).وقد ادت مجموعة عوامل خلال العقود السابقة لدفع الدول للانخراط في اتجاه العولمة، باعتبارها المسار القادر على تقريب الشعوب وتحقيق الرفاه لها، إلاَّ أن ازمة جائحة كورونا 2019، كشفت عن مواطن الخلل في توجهاتها المادية، بعد ان وضعت القيود على انتقال الاشخاص والسلع والاموال عبر الحدود (ادمام وكشوط، 2020). ويقلل بعض المفكرين من نتائجها على تطبيقات العولمة الى تحول في قيادتها، حيث يعتقد ان جائحة كورونا ستؤدي الى تحول من عولمة تقودها الولايات المتحدة الى عولمة تقودها الصين (محبوباني، 2020).

إلاَّ أن الجلي من الأمر، أن الجائحة اظهرت للدول الغربية مدى ارتهانها للصين، ومدى استفادة هذه الأخيرة من تطبيقات العولمة، حيث تحولت إلى منتج كبير تعتمد عليه جميع الدول بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، خاصةً في مجالات المعدات الطبية والتكنولوجيا والشبكات والتقنيات الحديثة (الغرم، 2020). ويرى بعض المفكرين أنه بعد الجائحة لابد من التركيز على بناء نموذج تنموي جديد، يسمح للاقتصادات الوطنية بأخذ مكانها مع اقتصاد العولمة، بهدف المحافظة على السيادة الوطنية والأمن والاستقلالية فيما يتعلق بالقطاعات الاستراتيجية كالصحة والتعليم وقطاعات توفير الغذاء والسلع، باعتباره الحد الادنى لسيادة الدولة وضمان استقلالها (اللافي، 2020).

من الواضح أن الأزمة ستقود لنموذج جديد لتخصيص الانتاج بما يعطل من انكشاف الدول للخارج، وستركز الدول على الاقتصادات الوطنية، وسينصب اهتمامها على الاكتفاء الذاتي بين السلع والمستلزمات الاساسية، وستقلل من علاقاتها الاقتصادية التي تتطلب انتقالاً بشرياً بأعداد كبيرة، وستنشط في نقل التقنية واستقدام المعرفة من الخارج، والتحول الى طابع اخر للعولمة يمكن ان نطلق عليه الطابع المحلى للعولمة (صلاح، 2020)، ومما لا شك فيه ان العلاقات الاقتصادية الدولية ستتجه الى التغيير ، وسيكون هناك سياسات اقتصادية جديدة، تنشد الاكتفاء الذاتي وخاصة من السلع الاستراتيجية، وتحمي المنتجات الاقتصادية من منافسة السوق، وتعطيل بعض النصوص التي تعيق هذا في اتفاقات التجارة الحرة، الأمر الذي سيؤثر على تطبيقات العولمة (الغرم، 2020).

ثالثاً: صعود مفاهيم الواقعية: يرى انصار المدرسة الواقعية، أن الدولة هي الفاعل الرئيس، ويرفضون ان يعهد بالأمن الى المنظمات والاتفاقات الدولية، وقد سيطرت افكار المدرسة الواقعية على العلاقات الدولية اثناء الحرب الباردة (ويلكينس، 2010، 2013). وتعتبر النظرية الواقعية التقليدية أن الدولة هي الفاعل الوحيد، وهي الوحدة الاساسية في العلاقات الدولية، وهي سلطة عليا لها الحق في اصدار التشريعات ولها كذلك سلطة تنفيذها، وبالتالي فإن القوة هي اداة للدولة على المستوى الداخلي والخارجي، وتنظر الواقعية لبقاء الدولة بأنه الهدف الاول والمصلحة العليا (فرج، 2007). ويعتبر الأمن وفقاً للنظرية الواقعية الهدف الرئيس وهو اقصى الاهتمامات، لأن من خلاله يتحقق بقاء الدولة، وأن كل الاهداف المتنوعة الاخرى تأتي بعد هذا الهدف، وتعارض الواقعية انتهاج الاخلاق في السياسة الدولية.

وقد أدت الجائحة إلى بروز الواقعية في العلاقات الدولية بصور شتى، والدليل على ذلك تلك الأنانية التي بدت عليها الدول حيث النظر إلى مصالحها الضيقة، دون أي اعتبار للدول الأخرى، ودون النظر للقيم في علاقاتها الدولية، وهذا يتوافق مع نظرة الواقعيين للدولة باعتبارها مجموعة افراد تسيطر عليها فكرة الأنا، وبالتالي السعي لإشباع حاجاتهم دون النظر للبقية ودون النظر للقيم الاخلاقية. ناهيك عما انتجته الجائحة من دعاية للدولة السلطوية، فالصين صاحبة النظام الاستبدادي تمكنت وبشكل فردي على مقاومة الفايروس، بخلاف الاستجابة الفوضوية للديمقراطيات الغربية.

المبحث الثاني: الانعكاس على الفواعل الرئيسة في العلاقات الدولية

بدأ فايروس كورونا انتشاره في الصين مع نهاية العام 2019، ومع بداية العام 2020 تعداها ليتفشى في دول العالم الأخرى، الأمر الذي حدا بمنظمة الصحة العالمية لاعتباره جائحة، وفي محاولة للسيطرة على المرض، بدأت الدولة تعمل كفاعل رئيس دون سواها من الفاعلين، وتراجعت التكتلات والاتحادات القائمة على التعاون المشترك.

أولاً: عودة الدولة كفاعل رئيس في العلاقات الدولية: تعد الدولة ظاهرة تعبر عن تقدم البشرية في مرحلة تاريخية معينة (الطبيب، 2007)، وهناك شبه اتفاق بين الباحثين في العلاقات الدولية على أن الدولة هي الفاعل الرئيس في النظام الدولي، نظراً لصفة السيادة التي تميزها عن غيرها من الفاعلين الدوليين، إلاّ أنها ومنذ بداية القرن الماضي ظهر إلى جانبها فواعل آخرين من أمثلة المنظمات الدولية والإقليمية، والشركات متعددة الجنسية (الفطيسي 2019).

لقد كان من نتائج العولمة تراجع الدولة القومية، وأصبح الاقتصاد هو المهيمن على السياسة، وبدأت الشركات متعددة الجنسية ترتقي في سلم الفواعل الدولية على حساب الدولة، وانحسر دورها في توفير الحماية والأمن لتلك الشركات (الجابري، 1998). وقد كان لأنصار نظرية الاعتماد المتبادل - والتي ظهرت في سبعينيات القرن الماضي - اسهام كبير في ذلك، حيث انتقدت الواقعية في تركيزها على الدولة، واعتبرت أن هناك فواعل آخرين في ذات الأهمية كالشركات متعددة الجنسية، والتي باتت تضطلع بدور كبير، بعد أن تناقص دور القوة العسكرية في العلاقات الدولية، حيث أتت هذه النظرية على فرضية أن

الاعتماد المتبادل يقوي العلاقات الدولية بين الدول، فأغلب المعاملات بين الدول سلمية، وتهدف لتحقيق مصلحة مشتركة، وليست بالضرورة علاقات تنافسية (ويلكينس، 2010، 2013).

على الرغم من تراجع الدول المركزية، إلا ان تخليها عن مكانتها فيما يبدو ما كان يحدث خاصة، مع ظهور عوامل تعزز مكانتها بشكل مستمر، وتضعها بشكل دائم كفاعل رئيس في العلاقات الدولية، فحتى قبل أزمة جائحة كورونا كانت هناك مظاهر عديدة لعودة دور الدولة، منها تلك المراجعات الايديولوجية لأنصار السوق الحر، خاصة بعد إفلاس بعض الشركات الكبرى، والتي يرجعونها لغياب جهة الاشراف الفعال، وكذلك ما تم فرضه من قيود بغية مكافحة الارهاب، حيث تم فرض قيود على تحويلات الأموال والأشخاص، بل طال الأمر حرية الإعلام والمعلومات.

أما بعد جائحة كورونا، فقد مثلت الصين صورة حسنة للدولة وتمكنت من اتخاذ خطوات مهمة، منها التدابير الاحترازية التي استطاعت فرضها في محاصرة المناطق الموبوءة، كما استطاعت توطين مستشفيات متخصصة خلال أيام معدودة في خطوة ما كانت تتم لولا قوة الدولة الصينية، الأمر الذي أدى إلى احتواء المرض وفي زمن قصير، ناهيك عن تكاتف الأجهزة الحكومية، واستخدام التقنية (الروبوتات) في الشوارع والمؤسسات الصحية، بالإضافة إلى الالتفاف الجماهيري مع الدولة، وهذا أعطى دعاية للدولة والنظام الصيني بحسن إدارته للبلاد في أوقات الأزمات، خاصة مع فشل الأنظمة الديمقراطية في مواجهة هذه الجائحة (جمال الدين، 2020). وبالتالي فقد اعادت أزمة جائحة كورونا للدولة دورها التدخلي الذي فقدته بسبب التحولات الليبرالية، حيث تبين أن تقليص دور الدولة في القطاعات الاجتماعية سيحول دون قدرتها على التصدي لهذه الجائحة.

ونظراً للأوضاع الاقتصادية التي خلفتها الجائحة، نتيجة إغلاق المصانع والمدارس، وتوقف المواصلات، وتراجع حركة الصادرات، أدى كل ذلك إلى طرح أعباء وأدوار جديدة على الدولة، متمثلة في محاربة الكساد، ودفع عجلة الاقتصاد، والعمل على ايجاد التمويل اللازم للمشروعات المتعثرة، وتوفير السيولة، والمساهمة في دفع الضرر عن القطاع الخاص والذي كان يرفض تدخل الدولة فبات يطلبها، ويمكننا القول هنا أن أزمة جائحة كورونا ستقوم بإعادة الدور الاقتصادي للدولة بل ستدفع في اتجاه اضطلاعها بدور أكبر، حيث ستضطر الدولة إلى إنشاء شركاتها الحكومية من جديد، أو شراء بعض الشركات القائمة والتي تتجه إلى الإفلاس، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومنع تفاقم أزمتي البطالة والفقر، وقد اقترح صندوق النقد الدولي تدخل الدولة بالشكل الذي يسمح بتقديم الخدمات الصحية وتوفير الغذاء بشكل أفضل، فيما اسماه (صلاحيات وقت الحرب) (صلاح، 2020). بالإضافة إلى تقديم الحكومة الدعم للشركات المتعثرة، أو إنشاء شركات كبرى تقوم بمهام معينة بشراء تلك الشركات والقيام بعملية الإحلال، وتأتي هذه الحلول من صندوق النقد في شكل يتناقض مع سياسته والمتمثلة في الخصخصة وكف يد الحكومات عن العمل الاقتصادي (ديلاريتشا وآخرون، 2020).

إن الدروس التي يجب أن نستوعبها هي أن الأزمة ردت الاعتبار لأدوار الدولة، بحكم تراجع ادوارها بفعل تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية المستلهمة من وصفات المؤسسات المالية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي قلصت من أدوار الدولة في قطاعات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، والتي تمس شرائح كبيرة من المواطنين (اللافي، 2020). ويعزز من عودة دور الدولة، ذلك المشهد المكتظ بالبشر في المطارات والموانئ والبوابات الحدودية البرية، والذين ينشدون العودة لدولهم، في إشارة على أنها المنقذ لهم في هذه الجائحة في صورة من صور الانتماء وتكشف عن ضعف العولمة في تحقيق عملية الانصهار، حيث أثبتت الجائحة أن الدول المستضيفة لهم لن تقبلهم إلاَّ اصحاء معافون وقادرون على العمل (ادمام وكشوط، 2020).

ثانياً: تراجع أهمية الاتحادات والتكتلات الكبرى: بدأت التكتلات الاقليمية في الظهور مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يوجد معيار لقيامها، فالبعض يرى أن معيار قيامها الجوار الجغرافي، ويرى آخرون أنه التضامن الاجتماعي، إلا أن هدفها بشكل عام تحقيق المصلحة للجميع، من خلال التكامل بين الدول الأعضاء(فرج، 2007).

وتهدف الوظيفية إلى خلق شبكة من المصالح والأنشطة المشتركة عبر حدود الدول، وهذا من شأنه أن يمنع التصادم والحروب، ووفقاً للوظيفية الجديدة يحدث التكامل بمجرد اقتناع الدول أن بعض المجالات لا يمكن تحقيق الإنجاز فيها بشكل فعال إلاَّ من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات اقليمية تمنح لها الصلاحيات اللازمة (فرج، 2007).

إلاَّ أن الجائحة والطريقة التي انتشر بها المرض، ادت إلى اتخاذ الدول آليات للحماية، اعتمدت فيها على الامكانات الفردية، بعدما ايقنت أن الحلفاء سيهتمون بشأنهم الداخلي ايضاً، فقد اقفلت الحدود بين الدول المتجاورة، وحتى تلك الدول التي

تجمعها اتحادات اقليمية، مثل الاتحاد الاوروبي والآسيان او مجلس التعاون الخليجي(ادمام وكشوط، 2020). ويعتبر الاتحاد الاوروبي من أبرز الاتحادات التي أحدثت شراكة وتعاون بين الوحدات السياسية المنضوية تحت لوائه منذ انتهاء الحرب الباردة على الرغم من وجود التنوع الظاهر بين مجموع الدول المنتمية له، وتبنى فكرة الاتحاد الاوروبي على التوحد السلمي عن طريق التعاون والشراكة، ويقع ضمن أهدافه: تحقيق السلام والرفاه لمواطنيه، وتعزيز الأمن الداخلي والخارجي لدوله (المقداد والسرحان، 2013). إلاَّ أنه لم يستطع الصمود امام الجائحة، فقد قامت دولة وخلافاً للميثاق بقفل حدودها، الأمر الذي أعاق التعاون والتواصل، وطفت النزاعات العنصرية الشعوبية، وتراجعت المبادئ التي قام عليها الاتحاد، فلم يجد نفعاً وجود العملة المشتركة أو اتفاقات الدفاع المشترك، حيث لم تصمد امام الجائحة، وبلغ الأمر حد عدم تقديم المساعدات الطبية لدعم الدول المتضررة.

لقد مرت على الاتحاد الأوروبي أزمات قبل جائحة كورونا وأظهر عدم مقدرته على التعامل معها، ولا أدل على ذلك من وقوفه عاجزاً أمام ازمة المديونية عام 2009 والتي كادت أن تعصف بعديد دوله، وكذلك أزمة المهاجرين في العام 2019، إلاَّ أنَّ أزمة جائحة كورونا فيما يبدو مثلت ناقوس خطر، فإما أن يقوم الأعضاء بإصلاحات جذرية لتلافي تلك العيوب التي ظهرت وإما أن دول أخرى ستلحق ببريطانيا وتخرج من الاتحاد.

المبحث الثالث: انعكاسات أزمة جائحة كورونا على مبادئ وأدوار الأمم المتحدة

أورد ميثاق المنظمة الدولية مجموعة من النصوص والتي تصب في إطار تحقيق التعاون الدولي للوصول الى مصلحة بشرية عليا، تخدم أغراض السلم والأمن الدوليين، وتجلب المنفعة والخير للجميع، فقد ذكرت المادة الأولى من الميثاق أن مقاصد الهيئة ومبادئها تتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنما العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي، الاَّ أن أزمة جائحة كورونا قد أثرت على بعض المفاهيم الرئيسة والتي قام عليها الميثاق، ويأتي التعاون الدولي على رأسها، كما أن الجائحة أثرت بشكل كبير في نظرة مجلس الأمن الدولي، الجهاز الرئيس المسؤول عن السلم والأمن الدوليين، حيث ظهر تهديد آخر غير عسكري، لكنة جعل العالم في حالة حرب او قريبة من ذلك (عباس، 2020).

أولاً: الانعكاس على مبدأ التعاون الدولي: يطلق مصطلح التعاون الدولي على الجهود المبذولة بين الدول بهدف تحقيق الأمن والسلم الدوليين، ومواجهة التحديات المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، حيث اشارات المادة (55) من ميثاق الأمم المتحدة الى الرغبة من تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية، كما اشارت الفقرة (ب) من ذات المادة على تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتضمنت ذات المادة في الفقرة (ج) أن يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تميز، وأكدت المادة (56) على واجب الدول بأن تتعهد فرادى أو بصورة مشتركة أو جماعة بالقيام بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة (55) من الميثاق، كما تضمنت نصوص المواد من (57) الى (63) على ضرورة أن تعمل الوكالات المتخصصة على تحقيق التعاون الدولي كل في مجالها، ووفقاً لدساتير إنشائها (الأمم المتحدة، 1945). وقد سعت الأمم المتحدة الى تحقيق التعاون الدولي باعتباره أحد الأهداف الأربعة الواردة في الميثاق، ولتحقيق ذلك انشأت العديد من المنظمات المتخصصة.

الاَّ أنَّ أزمة جائحة كورونا أدت بشكل واضح الى تراجع هذا المفهوم، وبدأت الدول الكبرى والفاعلة في المنظومة الدولية في التخلي عن التزاماتها بتقديم العون والمساعدة للدول الصغيرة والنامية لمواجهة هذه الجائحة، بل أقفلت حدودها، وتركتها لتواجه مصيرها لوحدها، وبالتالي يبدو أن الجائحة أسهمت في اضمحلال هذا المفهوم وبداية تآكله، لمصلحة مفاهيم العزلة والانفرادية، واصبحت هناك علامات استفهام كبيرة حول المفاهيم الأخرى التي بنيت عليه مثل الاعتماد المتبادل، حيث لا يمكن للتعاون الدولي أن يستقيم مع قفل الحدود والمجالات الجوية، ورفض المساعدة والسماح بتصدير السلع، واتباع سياسات الانكفاء والعزلة الدولية، ولا ينطبق هذا على علاقات الدول الكبرى بالصغرى فقط، فحتي تلك الدول الكبرى تخلى عنها اصدقاؤها عندما كانت في امس الحاجة الى تعاونهم، فقد تركت الصين لتواجه الفايروس لوحدها، وكذلك إيطاليا والتي تركها حلفائها من الأوربيين (السراي، 2020).

إنَّ ما حدث بفعل جائحة كورونا يرجعنا الى ذلك الشعار الذي رفعه الرئيس الأمريكي ترامب في حملة الانتخابية (أمريكا اولاً) بغض النظر عن المعاهدات والاتفاقات الدولية الثنائية، أي أنَّ هذا الشعار سيتحول الى رؤيه عالمية ويطبق من جميع

الدول، خاصةً، وأنَّ المنظمات الاقتصادية الدولية لن تكون قادرة على تلبية الاحتياجات للمساعدة، فالمبلغ المرصود من صندوق النقد مثلاً لدعم الدول المحتاجة أقل من تريليون دولار، ويقدر الصندوق الاحتياج الفعلي في حدود 2.5 تريليون دولار (صلاح، 2020).بالإضافة الى الضغوطات الى مارستها بعض الدول الكبرى على المنظمات الدولية، والتي أسهمت في تدني مستوى التعاون الدولي (ربيع، 2020). وقد طال وقف التعاون مع المنظمات الدولية المساهمة في موازناتها وفقاً للالتزامات السابقة على جائحه كورونا، ففي 14 ابريل 2020 أعلن الرئيس الأمريكي (ترامب) تعليق التمويل الأمريكي لمنظمة الصحة العالمية.

ثانياً: تنامي دور مجلس الامن: إنَّ ما ينبغي الإشارة اليه، أنَّ مصطلح تهديد السلم الوارد ذكره في نص المادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة، يفتقر للتعريف الدقيق، حيث يرى بعض المفكرين أنَّ المقصود منه وقوع حالة حرب بين قوى مؤثرة في النظام الدولي بحيث يطال تأثيرها العالم بأسره (الفتلاوي، 2011). وبالتالي فإن المصطلح أعطى لمجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة. وتقوم الأمم المتحدة على فكرة التعاضد بين جميع الدول لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، والذي يأتي الأمن الصحي من ضمنه، وباعتبار أن الهدف الرئيس من العلاقات الدولية رفاهيه البشر وفقاً لنص المادة الاولى من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الدول الأعضاء جميعاً مدعوة لتحقيق ذلك الهدف (الأمم المتحدة ، 1945).

(1)علاقة الأمن الصحي بمفهوم الأمن والسلم الدوليين: يتمحور الأمن الصحي كمفهوم حول الفرد والذي هو المكون الأساس للدول، وبالتالي فإن جزء كبير من ذلك الأمن يتطلب الجهود الدولية، ومشاركة جميع المنظمات الدولية والمؤسسات غير الحكومية، كما يتطلب وضع جميع التهديدات التي يمكن أن تؤثر في الحياة الصحية للبشر في الحسبان. ووفقاً لهذا فالسلم والأمن الدوليين لاتعني فقط تلك النظرة التقليدية للأمن، والتي يكتفى فيها بحماية الحدود، وصد أي عدوان خارجي، بل يتعداها لينظر الى الامراض المستعصية وانتقال الفيروسات باعتبارها تهدد السلم والامن الدوليين. وبالنظر الى ميثاق الأمم المتحدة نجد أن نظام الأمن الجماعي هو الضامن لتحقيق الأمن العالمي، كما أنه من اهداف المنظمة الرئيسة حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية (الأمم المتحدة، 2004).

(2)كورونا ونوع جديد من الصراعات يهدد السلم والأمن الدوليين: افرزت الجائحة نوع آخر من الصراع تمثل في التنافس الدولي على المواد الطبية والسيطرة والاستحواذ على كميات كبيرة منها، دون مراعاة لعوامل الاحتياج الفعلي، مما يعد هبوط في منظومة القيم، بل وصل الأمر الى ما يشبه القرصنة، فعلى سبيل المثال اتهمت المانيا الولايات المتحدة بمصادرة شحنة من الكمامات كانت متوجهةً لها، كما اتخذت بعض الدول قرارات بمنع تصدير بعض المواد والمعدات الطبية مثل أجهزة التنفس الصناعي (elsiyasa online, 2020). وامتد التنافس غير الشريف بين الأقطاب العالمية ليقترب من وصف الحروب الاقتصادية، حيث الرغبة المتزايدة في فرض العقوبات والعمل على انتاج لقاح يسمح بتركيع واستغلال الدول الأخرى.

(3)كرونا والتوسع في صلاحيات مجلس الامن: لم تكن أزمة جائحة كورونا الأولى التي تحض باهتمام مجلس الامن، فقد وسع المجلس من اهتماماته من قبل، وربط بين قضايا تخص الصحة العامة وتهديد السلم والأمن الدوليين، حيث ناقش عام 2000 قضيه انتشار فيروس الايدز وأصدر بشأنها القرار رقم 1308، وقد أكد مجلس الأمن في نهاية عام 2000، وفي جلسة مخصصة لمناقشة الحالة في افريقيا إلى أهمية توسيع الأمن ليطال القضايا الصحية (الأمم المتحدة، 2000). وفي يونيو 2011 عقد مجلس الأمن جلسة رفيعة بشأن مناقشة فيروس نقص المناعة (الايدز)، وأصدر القرار رقم 1983، والذي أكد التزامه على التصدي لهذا الوباء. الاَّ أن قرار مجلس الأمن رقم 2177 لعام 2014م والقاضي باعتبار فيروس ايبولا يهدد السلم الدولي بموجب احكام المادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة السابقة الأولى في الربط بين تفشي الأوبئة وتهديد السلم والامن الدوليين (الأمم المتحدة، 2014).

وقد عقد مجلس الامن – عبر الدائرة المغلقة – جلسة في 9 ابريل 2020، لمناقشة انتشار الفايروس، في تأكيد على أن المجلس ينظر للقضايا الصحية باعتبارها تهدد السلم والأمن الدوليين. وإن كان الخلاف بين الولايات المتحدة والصين قد أدى في أكثر من مرة الى عرقلة اصدار قرار يختص بالجائحة او معالجة الآثار الناجمة عنها.

وفي حقيقة الأمر أن النتائج المترتبة عن انشار فايروس كورونا تفوق بكثير المخاطر الصحية، خاصة، فيما يتعلق بتأثيراتها على الأمن والسلم الدوليين، فقد ثبت أن الجائحة أثرت بشكل كبير على الاستقرار السياسي للدول، والذي هو مرتبط بشكل كبير بالأوضاع الاقتصادية، ومدى قدرة الدولة على توفير الغذاء وخلق وظائف تستوعب الاعداد الكبيرة من القوى العاملة (إبراهيم، 2020).

المبحث الرابع: انعكاسات ازمة جائحة كورونا على موازين القوى وعلاقات الدول الكبرى

على الرغم من صعوبة التنبؤ في نظرية العلاقات الدولية, نظراً لصعوبة رسم صورة دقيقة للمسببات الفردية والاجتماعية والمؤسسية التي تؤدي الى احداث التغييرات (شنيكات وعربيات، 2012). الاَّ أنه ما في ذلك شك قد ادت الأزمة الى خلق توترات في العلاقات بين الدول الكبرى, وكذلك خلقت الأزمة واقع جديد, وفي هذا السياق يقول هنري كسينجر: كورونا سيغير النظام العالمي الى الأبد, فيما اكد تشومسكي الى أن: "كورونا حرب تقوم على اعادة البناء عبر التدمير" (الحمدون، 2020).

اولاً: التوتر في العلاقات الدبلوماسية بين الدول الكبرى: ادت جائحة كورونا الى توتر في العلاقات الدبلوماسية بين مجموعة كبيرة من الدول الكبرى, بسبب تجارة الأدوية والمستلزمات الصحية وعملية نقلها, وكذلك اتهام قادة بعض الدول الأخرى بعدم احتواء المرض, ففي البرازيل تسبب نجل الرئيس (ياير بولسونارو) في نزاع دبلوماسي مع الصين عندما قام بتغريد رسالة" أن اللوم على جائحة فايروس كورونا له اسم ولقب الحزب الشيوعي الصيني" والتي رد عليها كبير الدبلوماسيين الصينيين في البرازيل بنشر تغريده تقول " إنَّ عائلة بولسونارو هي السم العظيم لهذا البلد" . كما اتهم جان رويتز, رئيس المجلس الإقليمي الفرنسي لشركه grand EST الولايات المتحدة بعرقلة تسليم اقنعه الوجه عن طريق الشراء في اللحظات الأخيرة, ووقف الشحنة وعرقلة اجراءات الشحن بعد الوصول للمطار, كما طالب رئيس وزراء كندا التحقيق في تحويل شحنة من الأدوية من الامدادات الطبية الكندية الى الولايات المتحدة. **كما** اتهم السياسي الالماني (اندرياس جيزيل) الولايات المتحدة بارتكاب قرصنة حديثة بعد انباء عن تحويل 200 الف قناع N95 مخصصة للشرطة الالمانية خلال النقل على الطريق بين الطائرات في تايلاند الى الولايات المتحدة.

(1)التوتر في العلاقات الامريكية - الصينية: لم يكن التوتر في علاقات الطرفين بسبب جائحة كورونا, بل تعتبر الجائحة اضافة لذلك التوتر، فقد دعا الرئيس الامريكي ترامب مع بداية حملته الانتخابية الى ضرورة اجراء تعديلات على الاتفاقيات القائمة مع الصين, او إلغائها بشكل تام, مع فرض رسوم على البضائع الصينية القادمة الى الولايات المتحدة (قبلان، 2017).كما صرح بأنه سيراجع سياسات الولايات المتحدة تجاه الصين الموحدة, في اشارة الى العلاقة مع تايوان, الأمر الذي أدى الى ازعاج السلطات الصينية, بالإضافة الى تصريحات الإدارة الأمريكية بعد الانتخابات الامريكية مباشرة والتي تفيد بصعوبة قيام علاقات جيدة مع الصين. وبعد تولي ترامب للرئاسة الأمريكية, فرض في العام 2018 رسوم على السلع الصينية الموردة الى الولايات المتحدة بقيمة 200 مليار دولار, وفرضت الصين بالمقابل رسوم على السلع الامريكية المصدرة الى الصين بقيمة 100 مليار دولار, كما فرضت إدارة ترامب رسوم على الالومنيوم المستورد من الصين بنسبة 10% وعلى الفولاذ 25%, وردت الصين بفرض رسوم جمركية على قرابة 100 سلعة تصل الاسواق الصينية من الولايات المتحدة (الحسني وعبدالمنعم، 2020). بالإضافة لبعض القضايا الخلافية الأخرى، ومنها: اتهام الادارة الامريكية للصين ببيع النفط لكوريا, وكذلك السيطرة على جزر (سبراتلي) في الصين الجنوبي, والعلاقات مع تايوان والتي تحصلت على أسلحة امريكية بقيمة 1.4 مليار دولار. ومن الجدير بالذكر أنه ومنذ ظهور جائحة كورونا سجلت العلاقات الصينية - الأمريكية تراجعاً كبيراً, لدرجة أنها بدأت تقترب من العلاقات الصراعية, وبدأ التنافس بين القوتين جلياً في اكثر من جانب، ومنها الجانب العسكري والذي كان قائما قبل ظهور الجائحة, حيث صعدت من حدة التنافس بأجرائها العديد من المناورات والتي هدفت منها ترويع أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة, وتتبعت السفن الماليزية والفلبينية, وتستغل الصين جائحة كورونا وما خلفته من حالة ارباك وتعثر للولايات المتحدة في بسط سلطتها وتأكيد افضليتها (CHARLES &HOOPER, 2020). وتؤكد الولايات المتحدة على وجود مستوى من التنسيق بين الصين وروسيا قبل جائحة كورونا فيما يتعلق بالدعاية, لكن مع ظهور الجائحة زاد هذا التعاون, بهدف توجيه الراي العام بما يخدم مصالحها الخاصة, وأن هذا التعاون اتاح للصين استخدام تقنيات توظفها روسيا منذ زمن بعيد, كما اتهمت الصين بتكثيف الدعاية والمعلومات المضللة على مواقع التواصل الاجتماعي (غابريال، 2020). وصرح وزير الخارجية الامريكي (بومبيو) بأن الصين تستغل انشغال العالم بالتصدي لجائحة كورونا وتقوم بأنشطة سياسية بهدف تقويض نظام الحكم في هونج كونج, وكذلك بأنشطة عسكرية بهدف ارهاب تايوان. وتتهم الولايات المتحدة الصين بأنها لم تبلغ عن تفش الفايروس في الوقت المناسب في انتهاك لقواعد منظمة الصحة العالمية.

ثانيا: الانعكاس على موازين القوى الدولية: على الرغم من كثرة استخدام مصطلح القوة في العلاقات الدولية, الاَّ أنه لا يوجد اتفاق حول مفهومه، نظراً للأشكال المتنوعة والاوجه المختلفة للقوة, الاَّ أنه في الغالب ينظر لها بمقدرة الدولة على فرض ارادتها على بقية الدول, او بمقدرتها على فعل ما تريد.

(1)التراجع الأمريكي والانكفاء على الداخل: توقع عدد كبير من الباحثين والسياسيين أنَّ الجائحة ستجعل من الولايات المتحدة تنكفي على الداخل, بسبب تراجع العوائد الرأسمالية, وتأثيرات الجائحة في اضعاف الاقتصاد الامريكي, وهو ما سيجعلها تركز على سياستها الداخلية, دون التورط في اية نزاعات خارجية (الكنجي، 2020). **حيث** يشكل الدين العام أزمة حقيقية في الولايات المتحدة الامريكية, والذي بلغ 52636 مليار دولار, كما أن العجز في الموازنة اثر سلبا على مقدرات الولايات المتحدة, وخاصة تلك العسكرية, ناهيك عن الآثار التي خلفها فايروس كورونا والمتعلقة بارتفاع معدل البطالة الى 12%, بسبب فقدان 4 مليون وظيفة خلال الربع الثاني لعام 2020, والذي سيؤثر على الانفاق الاستهلاكي والذي يعتبر المحرك للنمو الاقتصادي (الحمدون، 2020).

إلاَّ أنَّ الأمر الذي لا ينبغي اغفاله أن الولايات المتحدة كقوة عسكرية لا يمكن منافستها في الوقت الحالي, بسبب اعتمادها استراتيجية ادت الى ربط دول عديدة شرقا وغربا بمنظومتها الأمنية, فالدرع الصاروخي الامريكي يقوم بتوفير الحماية للهند واليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل وجنوب افريقيا والدول الأوروبية, وعدد من دول الشرق الاوسط, وبالتالي ستكون هناك صعوبة لأية قوة صاعدة في مضاهاة هذا الإنفاق العسكري والامني (الكنجي، 2020).

ويمكن تفسير قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالانكفاء على الداخل, ليس بالضرورة بسبب تراجع قوتها, ولكن ربما رغبة منها في تخفيف الأعباء والإنفاق المالي المتزايد في ظل الأزمات العالمية, وبالتالي فإن هذا التراجع عن قيادة العالم يتم بمحض ارادتها ووفقاً لرغبتها.

(2)بداية الصعود الصيني: حتي نهاية الحرب العالمية الثانية سيطر نظام القطبية الثنائية والمتمثل في بريطانيا وفرنسا على العلاقات الدولية، الاَّ أنَّ إفرازات الحرب العالمية الثانية, واستقلال المستعمرات البريطانية والفرنسية جرد الدولتين من مصادر قوتهما, واسهمت مجموعه من العوامل الأخرى في صعود قطبية ثنائية جديدة تمثلت في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، ومع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي, اصبحت الولايات المتحدة كقطب وحيد في العلاقات الدولية.

وعلي الرغم من أن الدعوة الى التعددية القطبية كانت مطروحة منذ بدايات العام 2019 وقبل جائحة كورونا, باعتبارها الضامن للسلم والأمن الدوليين (السقاف، 2020)، إلاَّ أنها لم تتبلور كما هي عليه الآن, ومن الجدير بالذكر أنه مند نهاية العام 2006 كانت هناك محاولات تقودها دول مختلفة في سبيل ايجاد نظام عالمي جديد, ويعتبر تجمع (بريكس) من ابرز هذه المحاولات, والذي تحول في العام 2011 الى تكتل سياسي في مواجهه القطب الأوحد والذي تمثله الولايات المتحدة, وقد سعت هذه الدول لإيجاد مؤسسات عسكرية واقتصاديه قوية, بما في ذلك المؤسسات التي توازي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, بهدف دعم القيم التي تقوم عليها المجموعة ومنها السيادة الوطنية, وعدم التدخل, وحق تقرير المصير, والدفع بالتعددية القطبية (الكنجي، 2020).

وإن كان من السابق لأوانه الحديث عن التحول في ميزان القوي العالمي, إلاَّ أنَّ عدد كبير من المفكرين والمنظرين للعلاقات الدولية, تحدثوا عن تغيير محتمل في موازين القوى العالمي، بينما يبدو أن الصعود القوي للصين سابق لجائحة كورونا, فمؤشرات الصعود الاقتصادي تظهر واضحة في تزايد حجم تجارتها البينية, والناتج الاجمالي، وتفوقها التقني, بالإضافة الي امتلاكها العديد من مقومات القوى الأخرى, فمع بداية الألفية الثالثة برزت الصين كقوة اقتصاديه احتلت المرتبة الرابعة عالميا في الناتج المحلي الاجمالي, والمرتبة الثالثة تجاريا, ووفقا لتقارير صندوق النقد الدولي للعام 2019 تسهم بنسبه 39% في النمو الاقتصادي العالمي(International Monetary Fund, 2019).وقد كان مطروحا حتى قبل الجائحة المخاطر الصينية على الاقتصاد الامريكي, وذلك التغلغل الكبير, والاعتماد على الصناعات الصينية في السوق الامريكي, وحالة الارتباط مع الحكومة المركزية وأثارها على الأمن القومي. اما بعد الجائحة فبدأ الأمر اكثر الحاحاً, بعد أن كشفت حقيقة اعتماد الولايات المتحدة على الصين في كم كبير من المنتجات الدوائية والطبية, الأمر الذي اقلق الادارة الأمريكية ودعا الى امكانية اصدار قانون من الكونجرس للحد من اعتماد الولايات المتحدة على الصين في المجال الصحي (CHARLES &HOOPER, 2020).

ويعزز قطاع التكنولوجيا الصعود الصيني, حيث ذلك التنافس قبل الجائحة بين الصين والولايات المتحدة في مجالات المراقبة الرقمية والذكاء الاصطناعي وخاصه تقنيات الجيل الخامس للأنظمة, وقد استطاعت شركة هواوي الصينية اتاحة البنية التحتية (G5) اللاَّسلكية الرقمية بشكل ارخص واسرع من الشركات الأمريكية والأوروبية, وكانت تستعد للسيطرة على شبكات

الجيل الخامس, إلاَّ أنَّ الحكومة الامريكية رفضت الوثوق في الشركة بحجة أمان الشبكات, والتغلغل الحكومي الصيني في القطاع الخاص, وأن البيانات لن تكون سرية. وبعد جائحه كورونا بدأت هذه المسالة في التفاقم بشكل كبير, واعلنت الحكومة الصينية رغبتها في نشر شبكات الجيل الخامس ومركز البيانات حول العالم, واظهرت الصين تفوق آخر باعتمادها على تكنولوجيا المراقبة الرقمية لإدارة الجائحة واشركت في ذلك بعض الدول الاسيوية (foreign policy, 2020).

وقد اعادت الجائحة طرح الصين كقطب مؤثر في الساحة العالمية, حيث تمكنت من تطوير قدرتها على التحكم والسيطرة على المخاطر التي يمكن أن تطالها, كما اثبتت قدرة عالية على تجاوز الآثار الناتجة عن الجائحة, الأمر الذي دفع عديد الدول لتدارس التجربة الصينية وطلب العون منها, وبالتالي مزيد من العلاقات التعاونية على مستوى العالم, كما قابلت دول العالم الجهود الصينية في تقديم المساعدة بارتياح كبير, بعد أن اظهرت الصين الجانب الانساني في سياستها الخارجية, حيث عملت على تزويد الدول الأخرى بتجاربها في مكافحة المرض, وتزويدها بالمعدات والأطقم الطبية المدربة, وبالتالي بدأت تبرز كقطب قادر على مساعدة الدول المحتاجة اثناء المخاطر, ناهيك عن قدراتها الاقتصادية والعسكرية التي تتمتع بها, والتي تؤهلها للارتقاء لهذه المكانة. ويرى مسؤولين في الاتحاد الاوروبي أن تقديم الصين المساعدات لدول الاتحاد, قدمت بموجبة رسالة مختلفة عن الولايات المتحدة, واظهرت انها شريك مسؤول وموثوق (بوريل، 2020).

من المؤكد أن التحول في ميزان القوى العالمي يحتاج الى وقت كبير, على الرغم من أن بعض الباحثين والمفكرين في العلاقات الدولية قد تطرقوا للعام 2030 في مؤشر التغيير، فلو اعتبرنا ان أزمة جائحة كورونا الممهد للتغيير في ميزان القوى العالمي, فإن المنتصر في هذه الجائحة هي تلك الدول التي تستطيع ان تتصدي للفايروس, وتتمكن من حماية شعوبها من المرض, وأن تنطلق فيها عجلة الحياة بسرعة اكبر, وهذا المشهد حدث مع الصين بامتياز, فقد كانت بؤرة الفايروس, واستطاعت أن تتغلب عليه في وقت قياسي, كما كانت من اول الدول الكبرى التي تستعيد عافيتها الاقتصادية والصناعية (ربيع، 2020).

المبحث الخامس: انعكاسات أزمة جائحة كورونا على الأمن الدولي وحقوق الإنسان

نظراً لطرق الوقاية التي تم اتخاذها من الفايروس، والمتمثلة في قفل الحدود والحد من التواصل بين الدول والشعوب، ظهرت تأثيرات الفيروس في مجالات أخرى طالت العلاقات الدولية ومنها قضايا الأمن وحقوق الأنسان (شبكة اورونيوز، 2020).

اولاً: الانعكاس على قضايا الأمن: شكلت القضايا الأمنية تحديات كبرى في العلاقات الدولية فبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل التحدي الأمني الأكبر، وبعد احداث 11 سبتمبر اعتبر الإرهاب هو العدو العالمي الرئيس (المؤمني، 2020.أما بعد انتشار فيروس كورونا، فإن الدول أصبح امامها عدو جديد ومجال أمني جديد يقاس به قوتها وقدرتها على احتواء هذا النوع من المخاطر، او ربما نشره لدى الدول المعادية. حيث يعكس المفهوم الأمني الجديد التحول في البيئة الأمنية، فيما كان المفهوم التقليدي للأمن يركز على الأخطار التي يمكن التغلب عليها باستخدام القوة العسكرية، ظهر مفهوم آخر غير تقليدي، أنتج قضايا أمنية أخرى مثل الأمن الغذائي، وتميزت القضايا الأمنية الناجمة عن أنتشار الفيروس بأن معالجتها لا تتم إلاَّ في إطار أشمل، تبدأ من مستويات الفرد ومن ثم إلى الدولة ، لتنعكس بعد ذلك على النظام الدولي بشكل عام، بعد أن كانت مفاهيم الأمن ولفترة طويلة ومنذ توقيع اتفاقية وستفاليا 1648 مرتبطة بالدول (الحربي، 2014). الاَّ أنَّه ونظراً لتزايد العوامل الدولية والتقدم التكنولوجي أدى الى صعوبة التمييز بين ما هو محلي وما هو عالمي.

(1)الأمن البيولوجي: بدأت الجهود العالمية الرامية الى تحقيق الأمن البيولوجي في وقت مبكر وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة، ففي العام 1925 صدر بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية، واستمرت هذه الجهود لينتج عنها في ابريل 1972، اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة مانعة بذلك استحداث أو إنتاج أو تخزين أو حيازة العوامل البيولوجية والتكسينات لأغراض غير سلمية ووسائل الايصال المتعلقة بذلك (توليو وشمالبرغر، 2003)، إلاَّ أنَّ ظهور جائحة كورونا أبرز ضعف في منظومة الأمن البيولوجي على مستوى العالم، حيث أعلنت الصين أن امريكيين نقلوا المرض الى مدينة ووهان الصينية ،في اتهام صريح للولايات المتحدة الأمريكية بأنها وراء الفايروس، وأنها الدولة التي أنتجته وقامت بتصديره في عمل عمدي وفى إطار التنافس بين القوى الكبرى، وقد رد الرئيس الأمريكي على هذا الاتهام بتسمية هذا الفايروس بالصيني، حيث تلقفت الإدارة الأمريكية هذه التسمية وبدأت في ترديدها، في إشارة الى اتهام الصين بإنتاج الفايروس ومن ثم

خروجه عن السيطرة (تورنتو، 2020)، وقد أظهرت الجائحة أن هناك خلل كبير في القدرة على مواجهه الأوبئة من خلال عدم امتلاك الكثير من الدول للأدوات المناسبة لذلك.

(2)الأمن الصحي: إن حماية افراد المجتمع من المخاطر الصحية يشكل مفهوم الأمن الصحي، فالصحة مكون رئيس للأمن والذي بدونة ينعدم الاستقرار المجتمعي، ويعرف الأمن الصحي وفقاً لمنظمة الصحة العالمية بأنه تلك الأنشطة التي تؤدي إلى تناقص المخاطر الصحية المهددة لسلامة البشر، وتعتمد على التعاون بين جميع الشعوب والدول. ويثير موضوع الأمن الصحي جدل كبير بشأن ارتباطه بمفهوم التهديد الأمني، ولعل ما يعنينا هنا ارتباط الموضوع بالعلاقات الدولية خاصة في ظل عجز الدول فرادى في التصدي لبعض الأمراض وانتشار الأوبئة، أو أن تستخدم دولة ما في صراعها مع أخرى الأمراض ومسبباتها كسلاح.

ويرى انصار المدرسة الواقعية أنه قد تضطر الدول لاستخدام الأوبئة والفيروسات كسلاح تحت ذريعة الغاية تبرر الوسيلة ، أما المجابهة في إطار المنظمات الدولية فهو عمل دون جدوى ، والأفضل هو تأمين الدولة والحفاظ على بقائها عبر قفل الحدود والمنافذ ومنع دخول القادمين إليها، باعتبارهم يشكلون تهديد على الدولة, وعلى الدولة أن تضع أمنها في رأس الأولويات. أما انصار المذهب الليبرالي فيضيفون العامل الاقتصادي في التحليلات الأمنية حيث الربط بين انتشار الأمراض والأوبئة وبين التراجع الاقتصادي، فالدول التي ينتهكها المرض سيقل تأثيرها في الاقتصاد العالمي، نظراً لتحول أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الى مرضى ومحتاجين للرعاية، ناهيك عن القيود التي تتعرض لها الدول المتفشي فيها المرض والمتمثلة في عدم قبول إنتاجها وبالتالي تراجع الاستثمار المحلي والخارجي، إلاَّ أنَّ المرض قد يشكل مجال أخر للاستثمار وتحقيق المكاسب، عن طريق بيع الأدوية وإنتاج اللقاحات، وبالتالي يمكن استغلال المرض وتفشي الأوبئة في تحقيق المكاسب المادية لبعض الدول.

(3)الأمن الغذائي: افضت القيود التي وضعتها الدول على الحدود والمنافذ إلى تعطيل حركة التجارة وانسياب السلع، وقطع الإمدادات الغذائية أو تأخرها، الأمر الذي أثر سلباً على الأمن الغذائي للدول، ودعت منظمة الأغذية والزارعة إلى سرعة التحرك الدولي لتوفير الغذاء، وخاصة للفئات المستضعفة، وضمان الاَّ تؤدي مكافحة كورونا إلى نقص في الغذاء، الأمر الذي يفاقم الأزمة. ولعله من قبيل الذكر أن هناك أزمة غذاء حتى قبل أزمة جائحة كورونا، فوفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية للعام 2019، بلغ عدد من يعانون الجوع 690 مليون شخص، وتزداد نسبة من يعانون الجوع في افريقيا 20 % سنوياً ، وذكرت منظمة الأغذية والزراعة، أنه بتضمين من يعانون انعدام الأمن الغذائي المعتدل مع من يعانون الجوع في العالم، فإن الرقم سيصل إلى 2 مليار نسمة (منظمة الأغذية والزراعة، 2019-2020). وافرزت الجائحة انكشاف الأمن الغذائي والدوائي في دول عديدة, وبالتالي بدأت في تحديد السلع والمنتجات التي تمس الأمن القومي، والتي لابد للدولة أن تراقب انسيابها في الأسواق، نظراً لما تمثله من أهمية، وتستدعي حماية وطنية بعيداً عن الحسابات المالية الضيقة ومنطق الربح أو الخسارة، باعتبارها مصلحة استراتيجية عليا (الغرم، 2020).

ثانيا: الانعكاس على الأمن الإنساني وحقوق الإنسان: طال انتشار الفيروس قضايا الأمن الإنساني وكذلك قضايا حقوق الإنسان، فالجائحة وما ترتب عنها، والأسلوب المتخذ من دول العالم للمعالجة، أدى الى التراجع في الأمن الإنساني، وكذلك الى انتهاكات في حقوق الإنسان.

(1الأمن الإنساني: برز مفهوم الأمن الإنساني تحديداً بعد انتهاء مرحله الحرب الباردة، حيث يركز على أمن الأفراد والمجتمعات، في الوقت الذي يعترف فيه بضرورة أمن الدول، وبالتالي يتم التركيز على مصادر التهديد العسكرية او غير العسكرية، أيا كان مصدرها (عرفة وأمين، 2020). ويتسع المفهوم ليشمل القضاء على الفقر وتأمين الحاجات الأساسية، ومحاربة الأمراض والأوبئة، وقد اسفرت الجهود الدولية على إطلاق مجموعة من المبادرات، والتي اثمرت عن إنشاء لجنة الأمن الإنساني 1999، واستمرت الجهود الدولية لتوسيع المفهوم ليشمل الحد من استخدام العنف، والتحرر من الخوف، والحد من انتشار الألغام الأرضية، والتوقف عن تجنيد الأطفال، والحيلولة دون انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة، وقد اثمرت هذه الجهود 1999 عن انشاء شبكة للأمن الإنساني تضم عديد الدول بغية الوصول الى رؤية عالمية موحدة (يوسف، 2012). وقد حظي الأمن الإنساني باهتمام الاتحادات الإقليمية، حيث وضعه الاتحاد الأوربي ضمن مستهدفات التعاون المشتركة منذ تسعينيات القرن الماضي، اما جامعة الدول العربية فقد بدأت التطرق لهذه المسألة مع بداية 2001، إلاَّ أنها حظيت بقدر أكبر من الاهتمام في 2004 والذي صاحب إعداد تقرير التنمية البشرية العربي الأول.

(أ)أزمة جائحة كورونا والأمن الإنساني: طرحت أزمة كورونا شكل آخر من أشكال الأمن الإنساني، حيث أقفلت الحدود بين الدول، ووضعت قيود على حرية التنقل، الأمر الذي أدى الى ظهور قضايا متعددة من الأمن الإنساني، متمثلة في قطع أواصر العلاقة بين افراد العائلة الواحدة والذين يعيشون او يقيمون في دول مختلفة، بالإضافة للصعوبات التي يقاسيها المهاجرين واللاجئين بعد فرض القيود سالفة الذكر. كما افرزت الأزمة غياب الجوانب الإنسانية في العلاقات الدولية، فخير دليل غلى ذلك حديث الرئيس الأمريكي في بداية الأزمة والذي يسخر فيه من الصين، نظراً لعدد الضحايا الكبير ليدلل على عدم قدرة الصين على كبح الفايروس وأن بلاده تسيطر على الوضع بشكل جيد.

كما تتبدى ظاهرة التخلي عن الإنسانية في العلاقات الدولية، في ذلك السباق بين الدول الكبرى والصناعية لإيجاد دواء أو لقاح يمكنها من حصد المكاسب قبل غيرها، في وقت أحوج ما تكون فيه الدول النامية وشعوبها للمساعدة، لا لاستغلال ظروفها المرضية وتحقيق مكاسب على حسابها، ولعل الأنانية الأمريكية المتمثلة في شراء ابحاث خاصة بفيروس كورونا من شركة الأدوية الألمانية لتحقيق السبق ستبقى ماثلة في الأذهان لفترات طويلة من الزمن.كما شهد العالم تراجع الجوانب الإنسانية في العلاقات الدولية حتى فيما بين الدول الحليفة، فقد تركت دول الاتحاد الأوربي صربيا وإيطاليا واسبانيا تعاني وكأن ما يحدث في تلك الدول لا يعنيها، ودون اعتبار للعلاقات أو حتى الجانب الإنساني، ولعل من افظع المشاهد للتجرد من الإنسانية هو قرصنة بعض الدول للمستلزمات الطبية التي تخص دول أخرى، فقد اتهمت المانيا الولايات المتحدة باعتراض مسار شحنة تحمل 200 ألف كمامة، كانت متجهه إلى المانيا، وقالت حكومات محلية لولاية المانية إن شحنة كمامات مصنعة في الولايات المتحدة صودرت في بانكوك، وأضافت أن شحنة كمامات الوقاية من طراز FFP^2 كانت بالأساس لصالح شرطة برلين، لكنها لم تصل لوجهتها المرجوة، كما قامت الحكومة الأمريكية بمنع شركة 3 ام المصنعة لكمامات وأقنعة الوقاية من تصدير منتجاتها الطبية إلى دول أخرى، بموجب قانون يعود إلى الحرب الكورية، استحضره الرئيس دونالد ترامب (bbc news, 2020).

ويرتبط الأمن الصحي بشكل وثيق بالأمن الإنساني، وتشكل الصحة مفتاح رئيس لذلك، والأمن الصحي له مفهوم عالمي وفقاً للمخاطر والتهديدات التي يمكن أن يحدثها، وباعتبار الامراض والأوبئة تنتقل بين الدول وتنتشر وسط الشعوب، دون النظر إلى سيادة الدول أو حدودها (عيسى، 2020).

(2)الأمن الصحي وحقوق الأنسان: يقترب مفهوم الأمن الصحي بشكل كبير مع مفاهيم حقوق الأنسان ، خاصةً حقوق الأنسان في جيلها الرابع والخامس، لدرجة أنه يصعب فك الاشتباك بين تلك المفاهيم والأمن الصحي والأمن الإنساني، حيث ينظر إلى الأمن الصحي باعتباره جزء من حقوق الإنسان، في الوقت الذي ينظر فيه بعض المفكرين على أن حقوق الأنسان ما هي إلاّ جزء من الأمن الإنساني (عيسى، 2020). وتضمنت العديد من الوثائق الدولية المؤطرة لحقوق الإنسان على نصوص تضمن الحق في الصحة، وعلى سبيل المثال فقد اشتمل الإعلان العالمي لحقوق الأنسان والصادر عام 1948، والذي يعتبر وثيقة تاريخية مهمة على حق الرعاية الصحية لجميع البشر (الأمم المتحدة، 1948). ومما لا شك فيه أن الصين قامت بعمل مخالف لالتزاماتها الدولية وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة (6) من اللوائح الصحية لعام 2005 والتي تلزم الدول الأطراف في منظمة الصحة العالمية بإخطار المنظمة خلال 24 ساعة بجميع الأحداث التي تشكل خطر صحي دولي، وتلزم الفقرة الثانية من ذات المادة الدول بإبلاغ المنظمة بالمعلومات الدقيقة عن الوضع الصحي، كما تتضمن المادة (7) إلزام للدول بذات الأمر (حسان، 2020).

وقد شهد المهاجرون في جميع انحاء العالم ضغوطات كبيرة فيما يتعلق بحصولهم على الغذاء والدواء ، حيث كانوا ضمن الشرائح الأكثر فقراً في جميع الدول، بعد أن تعطلت قطاعات الاعمال والوظائف التي كانوا يعملون فيها، الأمر الذي جعلهم دون عوائد، وهذا الوضع تساوت فيه الدول النامية والكبرى على حد سواء (كور، 2020). وتضم سجلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 79.5 مليون من المهجرين قسراً حول العالم مع نهاية 2019، ويمثل المهاجرين 1 % من سكان العالم، ويعيش 80 % منهم في بلدان أو اقاليم متضرره من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحادين (مفوضية شؤون اللاجئين، 2020).

كما تابع العالم جميعاً بيانات انتشار الفيروس وضحاياه المتزايدة في دولة إيران المحاصرة ، وكيف أنها تقاوم وتجابه الفايروس بإمكانياتها الذاتية المحدودة، دون تقدير من الدول الكبرى، والتي تفرض تلك العقوبات عليها لمخاطر الجائحة، حيث كانت إيران في امس الحاجة لرفع جزء من هذه العقوبات لشراء المستلزمات الطبية، بل اثبتت الدول الكبرى أن رغبتها في

وضع القيود أمام البرنامج النووي الإيراني هي المصلحة العليا، وأن فتك الجائحة بالشعب الإيراني تأتي في تراتيب متأخرة، فقد صرح الرئيس الفرنسي محذراً ايران من استغلال كورونا لتطوير برامجها النووية والتنصل من التزاماتها، عوضاً عن النظر لما تحدثه الجائحة في إيران بمنظور انساني (ربيع، 2020).

الخاتمة: مما لا شك فيه أن قراءة متأنية لانعكاسات جائحة كورونا على العلاقات الدولية توحي بأنه سيطالها التغيير، وأن عالم ما قبل الجائحة لن يكون ما بعدها وأن التغيير سيشمل القواعد الرئيسة وارتقائها، وموازين القوى صعوداً وهبوطاً، وكذلك ادوار المنظمات، كما سيطال التغيير المفاهيم الرئيسة السائدة في العلاقات الدولية، والمتمثلة في التعاون الدولي، والسلم والأمن الدوليين.

أولاً : النتائج: وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

1- أدت الجائحة لاستعادة الدولة الوطنية لكيانها في اعلى سلم الفواعل الدوليين، بعد أن كان الرهان خلال عقود مضت لصالح فواعل آخرين، مثل الشركات متعددة الجنسية، بل اثبتت الجائحة بأن نموذج الدولة الوطنية هو القادر على احتواء الاخطار، وأن الشركات متعددة الجنسية والتي برزت كفاعل رئيس في العقود الماضية لا تصلح للتعامل مع أزمات من هذا النوع.
2- أثبتت الجائحة فعالية الدولة المركزية والتي تتدخل في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية على حساب الدولة الليبرالية غير المتدخلة والتي توصف بانها الدولة الحارسة.
3- أظهرت الجائحة عجز الاتحادات الكبرى والتكتلات الدولية في مواجهة خطر الجائحة، حيث غابت التضامنية بين دول هذه الاتحادات والتكتلات، وركنت كل دولة الى الاهتمام بإقليمها الداخلي، ورفضت تحمل اعباء الاخرين، بل تم رفض تقديم المساعدات، واقفلت الحدود، ووضعت قيود على حرية التنقل بين الدول المنخرطة فيها.
4- أدت الجائحة إلى تراجع مفاهيم رئيسة في العلاقات الدولية مثل: العمل المشترك والتضامن الدولي، في مرحلة أحوج ما تكون للارتقاء بهذه المفاهيم، وصعدت عوضاً عنها مفاهيم المصلحة القومية.
5- عززت الجائحة وبشكل كبير ظهور اقطاب أخرى مع الولايات المتحدة، مثل روسيا والصين، ويؤكد ذلك قدرتها في تقديم العون والمساعدات للدول المتضررة، وكذلك قدرتها الاقتصادية الكبيرة والتي لم تتأثر بالجائحة.
6- أثبتت الجائحة أن النظام العالمي القائم لا يحوي منظومة دولية تؤسس لعدالة مجتمعية لها ابعاد انسانية، تعمل على النهوض ومساعدة الدول النامية والفقيرة اثناء الأزمات من هذا النوع.

ثانياً: التوصيات: وبعد أن خلص الباحث الى النتائج، عمل على أن تتوج هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات يمكن لمؤسسات الدولة المختلفة في ليبيا الاستفادة منها، والعمل عليها، والسعي الى تحقيقها:

1- أثبتت جائحة كورونا أن قوة الدولة الوطنية عالمياً مرهونة في قوة اقتصادها المحلي وقدراتها الذاتية، وبالتالي لابد من العمل على عدم الاعتماد في السلع الاستراتيجية على الاستيراد من الخارج، كما ينطبق ذات الأمر على بعض الخدمات مثل: الخدمات الصحية، والتي يفترض أن يتم توطينها محلياً.
2- العمل على إنشاء صندوق للازمات، يعمل على منح قروض ومساعدات للجهات والشركات الخاصة، بهدف احتواء الآثار السلبية في اوقات الازمات.
3- العمل على توفير مخزون سلعي تحسباً لمثل هذا النوع من الأزمات، وحث جميع الدول على عدم وضع تدابير احادية الجانب تؤثر على انسياب السلع والبضائع عبر الحدود الدولية، والالتزام بالاتفاقيات المعقودة بين الاطراف الدولية بالخصوص.
4- اتضح من خلال الجائحة، أن شركات الاتصالات والمعلوماتية هي فواعل رئيسة، وأن الفضاء السيبراني هو الرائد في الحياة العامة، وأن امتلاك التقنية هو الأهم في مثل هذا النوع من الأزمات، ولذا لابد للدولة الليبية القادمة من الولوج في صناعة الاتصالات والمعلوماتية وامتلاك أدواتها.
5- التنسيق من خلال جامعة الدول العربية على انسياب السلع والبضائع ومتطلبات الاغاثة والمعدات الطبية بين جميع الدول العربية وبوتيرة اعلى اثناء الازمات، وتسهيل اجراءات المرور والعمليات الجمركية.
6- ونظراً لانعكاسات الجائحة على الأمن الغذائي، فإن الباحث يوصي بأن تقوم جميع الدول بضخ المزيد من الاستثمارات في المشروعات الزراعية والصناعية والتي تؤمن انتاج وتصنيع الغذاء محلياً، بهدف تفادي الخلل الذي قد يحدث مستقبلاً، وفي اية حالات مشابهة اخرى من نقص الغذاء او ارتفاع الاسعار.

المراجع

المراجع العربية:

الجابري، محمد عابد، (1998)، **العولمة والهوية الثقافية**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228، بيروت، ص91.

- الحسني، عرفان, عبدالمنعم, هبه, (2020)، **التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: اسبابها واثارها على الاقتصاديات العربية**, صندوق النقد العربي, ابوظبي, 2020, ص6.
- الخضيري، محسن احمد، (2001)، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، القاهرة، ص31.
- الطبيب، مولود زايد، (2007)، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة السابع من ابريل، الطبعة الاولى، الزاوية – ليبيا، ص 114- 115.
- أمين، خديجة عرفة محمد، (2009)، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، ص 20-22.
- بورتشيل، سكوت، (2014)، **الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد الصفار، المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى، القاهرة، ص91-95.
- تو ليو، ستيف و شمالبرغر، توماس، (2003)، **نحو على مفاهيم الأمن : قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة**, مفهوم الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف سويسرا، 2003، ص 64.
- سليم، محمد السيد، (2005)، **تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، المجلد 41، العدد 161، القاهرة، ص50.
- سهيل الفتلاوي، (2011)، **أهداف المنظمة الدولية ومبادئها: الجزء الأول**، الطبعة الأولى، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 148- 149.
- شنيكات، خالد حامد، وعربيات، غالب عبد, (2012)، **التنبؤ في العلاقات الدولية: دراسة في الادبيات النظرية**, مجله دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعه البلقاء, المجلد39, العدد3, الاردن.
- صلاح، علي، (2020)، **ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا**، سلسلة دراسات خاصة، العدد 4، ابوظبي – الامارات، ص5-18.
- فرج، انور محمد، (2007)، **النظرية الواقعية**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، العراق، ص 238.
- ويلكينس، بول، (2013)، **العلاقات الدولية**، ترجمة: لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الاولى، القاهرة، ص ص 10-11.
- ابراهيم، حسام، (2020)، **فايروس كورونا في الاستراتيجية الامريكية: كيف تعاملت معه إدارة ترامب؟**، WWW.EISiyasa-online.com، تم الاطلاع عليه: يوم الخميس 2020/8/27م، الساعة الثانية بعد الظهر.
- الحربي، سليمان عبدالله، (2014)، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيفته وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، بيروت، 2014.
- الحمدون، خالد, (2020)، **مآلات النظام الدولي بعد فيروس كورونا**, مجله العلوم السياسية والقانون, المركز الديمقراطي العربي, المجلد4, العدد23, برلين, ص2-4.
- الربع، فوأد، (2020)، **النظام العالمي زمن كورونا ,** مجلة علم القانون والأعمال الدولية ، جامعة الحسن الأول، في : WWW.droitetentreprise.com/?p=19098. ص 5، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 21/ 8/ 2020، العاشرة مساءً.
- السراي، مصطفي، (2020)، **جائحة كورونا تغيير في مفاهيم العلاقات الدولية**، المركز الديمقراطي العربي، منشور على صفحة المركز في الشبكة الدولية بتاريخ 2020/4/16، تم الاطلاع عليه: يوم السبت 12 سبتمبر 2020، الساعة 4 عصرا.
- السقاف، محمد علي، (2020)، **التحولات المحتملة للعلاقات الدولية بعد جائحة كورونا**، العدد 15174، 14.
- الغرم، خالد فيصل، (2020)، **تحولات السياسات الدولية بعد جائحة كورونا : الاتجاه الى الداخل**، يمكن الاطلاع عليه في :
- الفطيسي، محمد بن سعيد، (2019)، **دور المنظمات الارهابية في التأثير على هياكل بناء النظام الدولي المعاصر**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 4، العدد 1، عمان- الاردن، ص9.
- الكنجي، فؤاد, (2020)،**كورونا والتغيرات المحتملة في شكل النظام الدولي**, مؤسسة النور للثقافة والاعلام, على الموقع: www.alnoor.se/article.asp?id=366899 .تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15/ 8/ 2020، الرابعة عصراً.
- المقداد عمر، والسرحان صايل، (2013)، **الاتحاد الاوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي**، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 19 ، العدد 2، الاردن، ص10.

- المؤمني، محمد حسين، (2020)، **أثر كورونا على العلاقات الدولية،**
- **تداعيات أزمة فيروس كورونا: هل يشهد العالم حرباً طبية،** مجلة السياسة، www.elsiyasa.online.com تم الاطلاع عليه: يوم الخميس 27/ 8/ 2020م الساعة الثانية بعد الظهر.
- تورنتو، ناتان، (2020)، **التحديات الأمنية الجديدة : كيف تؤثر التهديدات الوبائية العالمية على الأمن الدولي،** Elsiyasa-online.Com.، تم الاطلاع يوم الخميس، 2020/8/27، الساعة الثانية بعد الظهر.
- جمال الدين، ياسر، (2020)، **النظم السياسية في ميزان كورونا،** المركز الديمقراطي العربي، بحث منشور على الموقع: https://democraticac.de/?p=65440 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 11/ 9/ 2020 الثانية بعد الظهر.
- شنيكات، خالد حامد، وعربيات، غالب عبد, (2012)، **التنبؤ في العلاقات الدولية: دراسة في الادبيات النظرية,** مجله دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعه البلقاء, المجلد39, العدد3, الاردن.
- شهرزاد ادمام وعبد الرفيق كشوط، (2020)، **عالم ما بعد كوفيد 19 الدولة والعولمة: دراسة تحليلية للتحديات والفرص،** مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد (4)، العدد6، الجزائر، ص ص 3-4.
- عباس، باسل على، (2020)، **جائحة كورونا تهدد السلم الدولي،** مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد 56، أغطس2020، ص ص 118-119.
- عريقات، حربي محمد موسى، (2000)، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة،** بجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد20 ، القاهرة، ص50.
- عيسى، علي، (2020)، **الأمن الصحي بين الأطر النظرية وواقع العلاقات الدولية،** مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 4، العدد 23، برلين، ص23.
- قبلان، مروان, (2017)، **اطروحات ادارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: انقلاب في السياسة الخارجية الى نسخه باهتة من الجاكسونية,** سياسات عربيه, العدد24, ص102-107.
- يوسف، خوله محي الدين، (2012)، **الأمن الإنساني وابعاده في القانون الدولي العام،** مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد28 ، العدد2، دمشق-سوريا، ص530.
- الأمم المتحدة، (2004)، تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. المعنون **"عالم أكثر امناً: مسئوليتنا المشتركة"** ، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/59/565.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. الصفحة الرئيسة، ارقام ومعلومات، WWW.unhcr .org. /ar/4be7cc27207.html.
- جامعة الدول لعربية، (2020)، **تقرير يرصد تداعيات فيروس كورونا على اقتصادات الدول العربية،** يمكن الاطلاع عليه في: https://www.alnaharegypt.com/650694 . تم الاطلاع علية بتاريخ الخميس 3-9-2020 عل تمام الساعة 3 بعد الظهر.
- ديلاريتشا، جيوفاني، وآخرون، (2020)، **السياسات الاقتصادية للحرب على كوفيد 19،** صندوق النقد الدولي، (2020)، **تقرير منشور،** على الموقع: www.imf.org/ar/news/articles/2020/04/01
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، (2019-2020)، **تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم،** ينظر في: http://WWW.Fao.org/publications / تم الاطلاع عليه بتاريخ: السبت 15/ 8/ 2020 الساعة 6 مساءً.

المراجع الإنجليزية:

- CHARLES, EDEL,& MIRA RAPP-HOOPER,(2020) **The 5 ways U-5-China Competition is Hardening,** published in: https//foreign policy-com/2020/05/18/united-states-competition –corona virus-pandemic-tension.
- https://Foreignpolicy.com/2020/5/18 united-state-competition-coronavirus-pandemic-tensions.
- International Monetary Fund, (2020), prolonged uncertainty weighs on Asia, s economy – IMF country focus, October 22nd , 2019 http://www.imf.org/en/news/Articals/2019/10/18/na 102319-(accosed on step 6th 2020,at 12p-m).
- Thomas L. Friedman, (2005), **The world is Flat : A brief History of The Twenty – First Century**, Farrar, Straus & Giroux, p 63.